

المجتمع المدني وقضايا الوحدة الوطنية^١

جعفر الشايب^٢

مقدمة:

يشكل نمو مؤسسات المجتمع المدني وتطورها سمة بارزة في هذه الحقبة التاريخية في مختلف دول العالم لأسباب عديدة، لعل من أهمها شعور المجتمعات بضرورة مشاركة أفرادها بفعالية في إدارة شؤون المجتمع والتخفيف من تغوّل الأنظمة السياسية في مختلف مرافق الحياة. ولذا، فقد شهدت العقود الأخيرة تحولا كبيرا في تطور مفهوم المجتمع المدني وتنوع تطبيقاته الاجتماعية وشموليتها بصورة أصبح بها مؤثرا في مختلف السياسات العامة.

ومن الناحية النظرية، هنالك اعتقاد بأن مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها تشكل حاضنة مناسبة للارتقاء بالعلاقة بين النشطاء والعاملين فيها إلى مستويات تتجاوز الأطر التقليدية للعلاقات - وخاصة في المجتمعات الغير معاصرة، كالعائلية والدينية والطبقية- إلى أطر أكثر شمولية كالوطنية، بل وترتقي إلى الإطار الإنساني الشامل في حالات عديدة. فهذه المؤسسات المدنية - والحال كذلك - تساهم في تعزيز مفاهيم أساسية كالمواطنة والمشاركة وتحقق صيغا متجددة لمفاهيم الدولة الوطنية الحديثة كالمساواة والشراكة في القضايا العامة. وبالتالي، سيكون لها نتائج إيجابية على تحقيق مستوى فاعل من الضوابط الأساسية التي تعزز الوحدة الوطنية.

^١ مشاركة في كتاب "المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية" - النادي الأدبي بحائل،

^٢ كاتب رأي والمشرف على منتدى الثلاثاء الثقافي

ولكن في المقابل، قد يفرض الواقع الاجتماعي قيودا ومحددات ثقافية واجتماعية تعيق من تحقيق هذه الأهداف، بل قد تتحول مؤسسات المجتمع المدني في ظل بعض الظروف إلى أدوات تكرر حالات التجزئة والانتماءات التقليدية المتعارضة مع أسس الوحدة الوطنية للدولة، كما هو الحال في بعض المجتمعات الناشئة.

من هنا، فإن بحث العلاقة بين قيام مؤسسات المجتمع المدني وانعكاسها إيجابا على الوحدة الوطنية يستلزم دراسة الظروف الخاصة لكل مجتمع وبنيته الثقافية من أجل ضمان هذا التفاعل الإيجابي، كما يتطلب أيضا جعل مثل هذا التطور ضمن عناصر مشروع إصلاح شامل يهدف إلى استبدال أو تطوير أطر العلاقات التقليدية القائمة في المجتمع إلى أطر عصرية وحديثة تتجاوب مع متغيرات العصر وتلبي حاجات المجتمع والدولة من أجل تكريس وحدة وطنية بأطر مناسبة.

المجتمع وتطور أطر العلاقات:

إن التطور المستمر في أي مجتمع سياسيا واجتماعيا وثقافيا يتطلب بضرورة الحال بروز مراكز قوى وتأثير جديدة فيه، كما يتطلب تنافسا وصراعا بين القوى التقليدية والناشئة، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة صياغة العلاقات بين هذه القوى جميعا بالصورة التي تحفظ مصالح مختلف الأطراف الفاعلة. وحتى مرحلة قريبة، كان دور سلطة الدولة هو الأساس في صياغة العلاقة مع القوى الاجتماعية المختلفة، وفي تنظيم دور هذه القوى وإيجاد توازن بينها يضمن حالة من السيطرة والاستقرار. ومع بروز دور أكثر فاعلية للاقتصاد في المجتمع ونمو طبقات اجتماعية فاعلة وذات طموح سياسي فيه، انتقلت الحالة إلى مقاربة ثنائية أكثر وضوحا (السوق والدولة)، بحيث أصبح هنالك تأثير متبادل بينهما ينعكس بصور مختلفة على

مستويات العلاقات بين مراكز القوى الاجتماعية. وهكذا، مع حدوث المتغيرات والتطورات العالمية باتجاه العولمة وما تبعها من تفاعلات اقتصادية واجتماعية تبلور مفهوم المجتمع المدني بصورة أكثر وضوحاً، فبدأ الاتجاه الى اعتباره (الاتجاه الثالث) أو (القطاع الثالث) ضمن مقارنة ثلاثية مع القطاعين السابقين - الدولة والسوق-.

ولعل هناك استغراق كبير واستطراد واسع لدى المجتمعات العربية عند الحديث حول مفهوم المجتمع المدني وأيدولوجيته، نظراً للتداعيات المترتبة على إشكالية المفهوم والمقاومة الشديدة لقبوله في البداية، ثم محاولات الاستعاضة عنه لاحقاً ببدائل لفظية تختزل المعنى المقصود أو تعيده إلى بيئة ثقافية ذات خصوصيات محددة. ومثله مثل بقية المصطلحات التي وفدت من مصادر وثقافات أجنبية، فقد اختلف الموقف منه طوال الفترة الماضية بين من هو متحمس له ويرى فيه الحل للكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية القائمة وبين متحفظ عليه يحاول البحث عن مترادفات اصطلاحية تؤدي نفس الغرض وتؤقلم مفهوم المجتمع المدني مع البيئة الثقافية الخاصة، بعد أن عجزت عن الوقوف أمامه إذ تحول إلى ظاهرة عالمية في مختلف المجتمعات المتطورة والناشئة.

ونظراً لأن ما يهمنا هنا هو تأثير المجتمع المدني على سياق العلاقة بين العناصر المشكلة لمجموع وحدات التجمعات الوطنية وانعكاسه على العلاقات بينها، فلعل مقارنة (المجتمع الأهلي) حصراً هي ما قد ترتبط بموضوعنا، لأنها قد تشكل أطراً وأوعية لعلاقات اجتماعية فاعلة يمكن أن توظف سلبياً أو إيجاباً باتجاه الوحدة الوطنية. مع العلم بأنه تم وضع ملامح واضحة لمصطلح (المجتمع الأهلي) بأنه ما يقوم على أساس الروابط والتنظيمات الإرثية التي ينتمي إليها الفرد عند الميلاد لاعتبارات مسبقة دون أن يكون له فيه أي هامش من حرية

الاختيار، وهو يختلف بهذا التعريف عن مفهوم المجتمع المدني المتعارف عليه عالميا من عدة نواحي أبرزها التطوعية والاستقلالية وعدم الربحية أو الخدمة الشخصية للأعضاء والمشاركة في الشأن العام.

وعودا على نظم العلاقات الاجتماعية، فإنها تتطور استجابة للحاجات الاجتماعية وللحفاظ على المصالح القائمة للأفراد. ولذا، فهي تتغير من مرحلة زمنية لأخرى حسب اختلاف المكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع في مرحلة زمنية ما. إن تعقد الدولة والمجتمع وتطورهما بصورة سريعة جدا، أفرز إشكالات كبيرة ومعقدة في إمكانية استيعاب نظم العلاقات الاجتماعية القائمة لحاجات المجتمع ولإيجاد علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع. هذا التطور المتسارع، أفرز خلا في شبكات ونظم العلاقات القائمة وأتاح المجال أمام تغول هيمنة الدولة على مختلف مفاصل العلاقات الاجتماعية وتحميلها أيضا مسؤوليات إدارية وتنفيذية اجتماعية كبيرة تعجز عن القيام بها في ظل اجهزة إدارية فاعلة، فكيف ومعظم الدول الناشئة تعاني من أزمات إدارية وبيروقراطية خطيرة. وفي المجتمعات العربية، جعلت الأنظمة السياسية هدفها المحافظة على مواقعها والعمل على تفتيت أي نظام علاقتي يؤسس لحالة من الاستقلالية البعيدة عن هيمنة الدولة. وهكذا أصبحت أنظمة العلاقات الاجتماعية عاجزة عن تحقيق مطالب مناسبة لعناصرها، بينما سعت الدولة إلى تجريد أي مبادرة من مضامينها التي تجعل منها قناة علاقة فاعلة ومثمرة.

لقد أدى إلغاء وإضعاف المؤسسات الاجتماعية التي ولدت لتلبية حاجات المجتمع السياسية والثقافية والاقتصادية من أحزاب وجمعيات سياسية، ونقابات عمال واتحادات مهنية وجمعيات ثقافية وغيرها، أدى كل ذلك إلى شلل في حركة المجتمع الطبيعية وإلى توغل أجهزة

الدولة في الشأن الاجتماعي الأهلي. وبالتالي، إلى تعطيل عمله والدفع به لمسيرة متطلبات حاجات الدولة بدلا من حاجات المجتمع. من هنا، أصبحت العديد من هذه المؤسسات خاوية المضمون ولا تقدم أي اغراء للمنتسبين إليها أو إلى العناصر التي تستهدفها ضمن خدماتها، وبالتالي فقدت قدرتها الحقيقية على تقديم وسائط تواصل اجتماعي فاعلة في ربط العناصر الاجتماعية ببعضها ضمن استهدافات محددة.

يرد البعض ذلك أيضا إلى أسباب وعوائق ثقافية واجتماعية، ولكنه من الواضح أن العامل السياسي يلعب دورا كبيرا في تعطيل هذه الحركة الاجتماعية، حيث أنها عندما توفرت لها الظروف السياسية المناسبة في عقود منتصف القرن الماضي بدأت تقوم بأدوار اجتماعية ووطنية بالغة الأهمية. يمكن الإشارة هنا إلى أن الحركة الوطنية في مناطقنا مارست أنماط مختلفة من العمل المدني استطاعت أن تتجاوز من خلاله الأطر التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع حينها إلى أطر أكثر مدنية وعابرة للمناطقية والمذهبية والقبلية.

لكن التراجع الذي أصيبت به هذه الحركة نتيجة للعوامل السياسية الداخلية والخارجية أفقدها هذا التميز. وحيث أنه لم تتولد بدائل مماثلة، بقيت الأطر التقليدية في المجتمع هي الحاضن الأساس للعلاقات بين مكونات المجتمع وبينها وبين السلطة السياسية، ونتج عن هذا الفراغ إشكالات كثيرة معقدة.

كما أنه على الرغم من التحولات الاجتماعية والثقافية الكبيرة التي مرت على مجتمعاتنا، فإن مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة وما يستتبعه من مشاركة فعالة للفرد ضمن كيانات سياسية تجمع بين الحقوق والواجبات لا يزال ملتبسا، وأحد أسباب ذلك هو إنعدام مؤسسات المجتمع المدني وإنحسار مجال عملها، حيث أن دورها يساهم في بلورة حدود أكثر

وضوحا بين الحقوق والواجبات في علاقة السلطة بأفراد المجتمع أو بين الفضاء السلطوي والفضاء المدني.

توصيف الواقع الاجتماعي:

لاتزال الأطر التقليدية على مختلف مستوياتها وأشكالها تشكل أساس العلاقات القائمة بين مكونات المجتمع المختلفة، وتستند هذه الأطر في الغالب إلى أشكال الانتماءات الأهلية القائمة في المجتمعات التقليدية، حيث تلعب الروابط الأسرية والعائلية والقبلية دورا محوريا في تحديد أشكال هذه العلاقات وحدودها وانماطها، بل إنه في غالب الأحيان يترتب عليها سلوكيات اجتماعية معينة تنمط حسب بيئة هذه العلاقات ومبررات استمراريتها وتشكلها.

ومع أن هنالك توجيهات شرعية للحث على التواصل الأسري وتعزيزه حفاظا على التماسك والترابط الأسري والاجتماعي، إلا أنه لا يصل للتفضيل بين الناس وأفراد المجتمع، وبالتالي إرساء حالات من التمييز على هذا الأساس. الأسرة الكبيرة (العائلة أو الحمولة أو القبيلة) لعبت ومازالت تلعب دورا رئيسا في المجتمع العربي في إبقاء حالة من التماسك الاجتماعي الوثيق بين الاتباع، وهو بطبيعة الحال أمر مفر للأنظمة السياسية، حيث يسهل التعامل مع مثل هذه الكيانات التي ترجع في الغلب إلى رؤوس محددة ومشخصة يمكن التعااطي معها، على الرغم من قابلية وجود حالات تمرد أو عصيان لأسباب مصلحة أو تنافسية. كما أن الجماعات ذات المصلحة من ابقاء هذه الأطر تسعى إلى تعزيز دورها من خلال إبراز أهمية هذه الكيانات واعطائها حجما كبيرا لدورها في تعزيز الاستقرار وإيجاد حالة من التوافق الاجتماعي.

هذه الكيانات ذات الأطر التقليدية بمقدار ما تساهم في تعزيز روابط وعلاقات مصلحة داخلها، فإنها أيضا تنسج علاقات مع محيطها تقوم في الأساس على تحقيق مصالح خاصة بأعضائها أولا، وبالتالي فإنها لا يمكن ان تتحول إلى أطر مدنية حديثة، لأن ذلك يتطلب تجاوز المصالح الخاصة والانعقاد منها إلى مصالح وشركات مدنية أوسع. الخطير في هذا الموضوع هو أن غياب الرابط المدني البديل - أي المجتمع المدني - أفرز انتكاسة وانكفاء قويا باتجاه الأطر التقليدية وإعادة إحياء دورها بالصورة التي جعلت منها محاور مركزية في العلاقات الاجتماعية ليس بما تفرضه متطلبات ومفاهيم الوحدة الوطنية، بل بما يعزز التفاضل والتمايز القبلي ولو على حساب الوحدة بين أبناء الوطن الواحد، ويمكن الاستشهاد بإعادة طرح تكافؤ النسب في حالات الزواج وما ينتج عنها من أحكام تعسفية تضر بحقوق المواطنين وتخلق إرباكات في فهم مسؤولية الدولة تجاه حماية حقوق المواطنين وتعزيز وحدتهم.

وقد تناول الكثير من الكتاب والمثقفين عدة ظواهر تنبئ عن نمو متزايد وانتشار كبير لتوجهات تساهم في تعزيز الانتماءات القبلية الضيقة على حساب مبادئ ومفاهيم الوحدة الوطنية.

كما يمكن أيضا استحضار نماذج من بروز الحالة المذهبية في العلاقات الاجتماعية وما ينشأ عنها من تكتلات وأطر تستوحي من الصراع المذهبي وإفرازاته مجالا للحركة والتميز عن سواهم من المواطنين. وهناك شواهد بارزة في هذا المجال من قبيل بعض القضايا التي أثرت في وسائل الاعلام كعدم السماح بالزواج بين المواطنين المدين ينتمون لمذاهب مختلفة، أو عدم وجود أرضية قانونية موحدة للجميع، أو ممارسة التمييز بين المواطنين على أساس

انتماءاتهم المذهبية وغير ذلك من خروقات تعد ثغرات خطيرة في النظام الاجتماعي. من المؤكد أن نتائج مثل هذا التمايز المذهبي خطيرة جدا على الوضع الاجتماعي وتشكل حالة قابلة للانفجار تحت أي ظرف بحيث تحث خلالا في العلاقات الاجتماعية وتؤثر بصورة سلبية على حالة السلم الاهلي والاستقرار الاجتماعي.

هذه النماذج من الأطر التقليدية والتي تضخمت بشكل كبير بسبب غياب الأطر المدنية المناسبة، أصبحت تشكل عبئا اجتماعيا وسياسيا ثقيلا بدأ ينخر في تفاصيل عظام المجتمع ويسبب تآكلا وتصدعات بنيوية كبيرة قد لا يرى تأثيرها في الوقت الحاضر. ومع الأسف فقد أصبح لهذه المناهج دعاة ومؤيدون كثر يروجون الى ضرورتها والتمسك بها لاعتقادهم بأنها حصانة تميز للأعضاء والاتباع وتعبّر عن علامات القوة والاعتزاز لديهم.

الأفق المستقبلي للمجتمع المدني:

على الرغم من كل هذه التراجعات فيما يرتبط بتحديث أطر العلاقات في النظم الاجتماعية، وإعادة إحياء الأطر التقليدية نتيجة لغياب البديل المدني المناسب مع حاجات المجتمع والدولة، إلا أن هنالك وعيا تراكميا ملحوظا باتجاه الحاجة إلى تأطير هذه العلاقات بناء على أسس مدنية حديثة تتجاوز الأطر التقليدية أو على الأقل تسعى إلى تطويرها. نشأت هذه الحاجة نتيجة للانفتاح الاعلامي والتواصل مع المجتمعات الأخرى وتبلور مفهوم ودور الدولة الحديثة - إلى درجة ما - لكونها فضاء سياسيا مقاربا للفضاءات الاقتصادية (السوق) والاجتماعية (المجتمع المدني) بحيث تشكل هذه الفضاءات الثلاثة مجالات عمل متكاملة ذات تأثيرات متبادلة فيما بينها. كما أن تركيبة المجتمعات العربية معقدة من ناحية التعددية الإثنية والدينية والمذهبية والقبلية لا يمكن استيعابها إلا من خلال أطر مدنية تحتوي

هذه التعدديات لئلا تتحول فيما بعد إلى عوامل اضطراب اجتماعي وسياسي، وإن كانت الظروف في المراحل المتقدمة ساعدت في إخفاء أشكال التعددية أو قمع وتهميش بعض الفئات الاجتماعية، فإنه أصبح من العسير الآن أن يتم ذلك بل أصبح الدولة مقيدة باتفاقيات ومعاهدات دولية تلزمها بالإقرار بهذه التعددية والتعامل معها.

ولعل انتشار الديمقراطية والمطالبة بالحريات الفردية وحقوق الأفراد من الإفرازات التي حدثت في هذه الحقبة والتي تتطلب إيجاد أرضيات عمل مناسبة للأفراد لممارسة هذه الحقوق. ويعني انتشار الديمقراطية أيضا تبلور مفاهيم سياسية وثقافية واضحة ومحددة كالتسامح والعيش المشترك والتفاهم وتعزيز المواطنة والمساءلة والنزاهة والمساواة أمام القانون واحترام حقوق الإنسان وغيرها من المفردات التي تستصحب مجموعة اجراءات عملية تتيح خلق أطر حديثة في نظم العلاقات الاجتماعية.

كما أن نشوء طبقة جديدة من جيل الشباب المتعلم والطموح والراغب في التغيير من الجنسين والذي لا يرى في الأطر التقليدية أية جاذبية لتحقيق طموحاته، وأصبح يبحث عن وسائل تشبيك مع مؤسسات وجهات دولية تقدم له إغراء المنافسة والتحدي والتجديد، يشكل ضغطا كبيرا لابتكار سبل إبداعية وشبكات اتصال عابرة لجميع أشكال الأطر التقليدية ومتجاوزة لمختلف الحدود الثقافية والاجتماعية والسياسية، وهي في الحقيقة في حال نمو وتوسع مضطربين، حيث نسمع بين كل فترة واخرى عن إطلاق مبادرة لمجموعة من الشباب تقوم في الأساس على تلبية حاجة اجتماعية معينة.

نحو اطر مدنية وطنية حديثة:

أمام هذه التحديات القائمة والارهاصات الاجتماعية المتجددة، لا بد من البحث عن أطر مدنية حديثة تستجيب لهذه التحديات وتتفاعل مع الحاجات الاجتماعية المتغيرة. ويمكن لهذه الأطر الحديثة أيضا أن تتواءم مع مختلف الاطر القائمة وتطور من أشكالها بحيث تنعكس إيجابا على الوحدة الوطنية وتلامس قضاياها بصورة مباشرة من أجل أن تساهم في تعزيزها وتقويتها ومعالجة إشكالات ضعفها في المجتمع.

الإطار الحقوقي يشكل رافعة مهمة في هذا المجال، حيث أنه يساهم بكل تأكيد في خلق فضاء متحرك عام يلامس حاجات المجتمع وينمي فيه أهمية التعاطي مع الموضوع الحقوقي لتكريس علاقة متوازنة بين الحقوق والواجبات للأفراد. الجمعيات الحقوقية يمكنها أن تحقق أهدافا وطنية عليا بانفتاحها على مختلف مكونات المجتمع وتبنيها لقضاياها، وبإدماجها عناصر وأفراد من خلفيات متنوعة. كما أن شمولية اهتمامها أيضا يتطلب منها التوجه إلى معالجة مختلف القضايا ذات البعد الحقوقي، كالتأهيل والتدريب وقضايا حقوق الإنسان بمختلف أبعادها وأشكالها، ومعالجة مختلف أشكال التمييز بين المواطنين، والمساندة والدعم القانوني وغيرها.

القضايا العمالية التي تتطلب تشكيل هيئات واتحادات مهنية وعمالية للدفاع عن حقوق العمال وتوعيتهم بذلك، وتنمية المهارات والكفاءات المهنية وتشكيل تجمعات تتيح للأفراد تبادل الخبرات والتجارب مع نظرائهم ممن يشاركونهم الهم والخبرة، بحيث تتجاوز الإقليمية وتنطلق لفضاءات وطنية ارحب، أيضا تعتبر من الأطر المهمة التي تجذب ذوي الاختصاص للبحث عن المشتركات مع نظرائهم، وتجعله يعملون ضمن أجنداث وخطط عملية للوصول لأهداف مشتركة. وينطبق الحال أيضا على نماذج أخرى كالجمعيات التي تعنى بشرائح

اجتماعية ضعيفة أو مهمشة أو تلك التي تتطلب اهتماما خاصا كالمراة والمعوقين وكبار السن والاقليات المذهبية، أو ضحايا المخدرات والادمان وحوادث السيارات وغيرها. كما أن المؤسسات المعنية بالتنمية السياسية هي في الحقيقة تصب بصورة مباشرة في تطوير الوعي السياسي في المجتمع وبالتالي تفعيل الدور الوطني للفرد بحيث يمكنه أن يكون فاعلا، ولعل من أبرز مجالات التدريب على رقابة وتنظيم الانتخابات والمشاركة فيها، ومراقبة تطبيقات التنمية المتوازنة، وأداء الاجهزة التشريعية والتنفيذية، ومفاهيم الشفافية والنزاهة، وتعزيز الحريات العامة.

لا يعني ذلك أبدا أن طريق العمل المستقبلي للمجتمع المدني موشى بالرياحين، فهو في مجتمعاتنا العربية يشوبه الكثير من العقبات والعوائق التي مر ذكر بعضها سلفا، ولعل من أبرزها الموقف السلبي للسلطات السياسية التي لازالت ترى في المجتمع المدني منافسا لها على مواقعها دون أن تنظر إلى ما يمكن ان تكسبه من خلال قيامه بفاعلية في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع ورفده للجهود الرسمية. ويتطلب ذلك التحول لتحقيق مجتمع مدني فاعل تحديث البنية السياسية التي يمكن ان تتقبل وجود مؤسسات مستقلة عن الدولة تعمل بفاعلية من أجل تطوير المجتمع في مختلف المجالات.

كما أن فقر البيئة الثقافية حول المجتمع المدني في المجتمعات العربية يعتبر عائقا كبيرا أيضا، كما مر ذكره ليس فقط من ناحية الفهم الأيدلوجي بل أيضا في الممارسة الاجتماعية والمقاربة السوسيولوجية.

